في المسمى ولا فلفني بافادته لتعريف تلك الذات التي وضع علما عليها قال ابن جماعة نقلا عن ابن دريد
وهذا من الخوض فيما لا يعلم وعلى القول بانه علم مرتجل قيل الالف من بنيته ورد بانه لا يدخله تنوين
ولو كانت كذلك دخله وعلى القول بانه مشتق قيل هي فيه للتعريف وانما دخلت يا النداء عليه
حينئذ تخفيفا والتحقيق ما مر وهو الاسم الاعظم عند اكثر اهل العلم وعدم الاستجابة لكثير
لعدم استجماع شرائط الدعاء ومن ثم كان رئيس الاسماء المقدم عليها الموصوف بها ولم يتكرر
غيره في القرآن تكريره لانه جاء فيه الفي مرة وخمسمائة وستين مرة لكن اختار النووي تبعا لجماعة
انه الحي القيوم لانه لم يات في القرآن الا في ثلاثة مواضع وفيه نظر اذ التعليل بذلك لا ينتج المدعى
كما هو ظاهر لانه ان اخذ من حيث القلة فلم يات في القرآن الاخرة اولى بذلك او من حيث
خصوص الثلاثة احتيج الى بيان ان غيره لم يتكرر ثلاثا وان التكرير ثلاثا يدل على مزيد الشرف
المقتضى لكونه الاسم الاعظم واني بذلك وجزهو في ثلاث سور في البقرة وآل عمران وطه
يحتاج بعد بيان صحته الى قيام دليل على ان المراد بما في هذه الثلاثة هو ذلك ومما يؤيد الاول
انه لا خلاف ان لفظ الجلالة اعرف المعارف وانه لم يسم به غير الله وروي سيبويه في النوم
قائلا اتاني الله خيرا كثيرا بجعلي اسمه اعرف المعارف **الرحمن** هو صفة في الاصل بمعنى كثير الرحمة
جدا ثم غلب على البالغ في الرحمة والانعام بجلائل النعم في الدنيا والاخرة بحيث لم يسم به غيره ولا عبرة
بتعنت اهل اليمامة في كفرهم حيث قال قائلهم في مسيلمة لعنه الله وانت غيث الورى لا زلت رحمانا
كذا في الكشاف وتبعوه واعترضه التاج السبكي بانه لا يفيد جوابا اذ التعنت لا يفيد مع وقوع
اطلاقهم وغايته انه ذكر السبب الحامل لهم على الاطلاق ثم اجاب بان المختص هو المعرف
واقره ابن جماعة وغيره وفيه نظر لان سهيل بن عمرو في قصة صلح الحديبية لما امر النبي صلى الله عليه
وسلم عليا بكتابة بسم الله الرحمن الرحيم قالوا لا نعرف الرحمن الا صاحب اليمامة وهذا صريح في
انهم كانوا يطلقونه عليه معرفا ومنكرا ويوجه كلام الكشاف بان قرينة اختراعهم هذا الاسم لمسيلمة
يدل على انهم لم ينطقوا به لكونه من لغتهم بل لزيادة التعنت في الكفر فلم يكن فيه حجة لاستعماله
ولو منكرا في غيره تعالى واجاب ابن مالك وولده بانه اريد رحمانا ذو رحمة وفيه نظر كما قاله بعضهم
وبما تقرر علم انه خاص لفظا عام معنى باعتبار اصله السابق ثم غلب على من ذكر فهو لوقوعه صفة لا
موصوفا ولكونه بازاء المعنى دون الذات من الصفات الغالبة اذ معنى الغلبة كون الاسم عاما فيعرض له
من حيث الاستعمال خصوص ثم ان انتهى الى حد العلمية صار علما كالنجم للثريا وان لم ينته الى حدها
صار اسما غالبا كالاله او صفة غالبة كالرحمن واعلم ان غلبة علميته لا تمنع اعتبار وصفيته فيجوز كونه
نعتا باعتبارها لوقوعه صفة وكونه بازاء المعنى وقول ابن هشام مما يشهد لكونه غير صفة مجيئه
غير تابع كالرحمن علم القرآن مردود بان الموصوف اذا علم جاز حذفه وبقاء صفته ثم ان اعتبرت
علميته وجب اعرابه بدلا او عطف بيان لا نعتا ووجب اعراب الرحيم نعتا له لا للجلالة اذ لا يتقدم

النعت

٤

النعت على البدل وان اعتبرت وصفيته كان كل منهما نعتا للجلالة وهو عربي خلافا لثعلب ونفار العرب
منه انما هو لتوهمهم التعدد ومشتق كما علم مما مر وقيل عبري بخاء معجمة فعرب بمهملة وقيل
عربي علم غير مشتق ورد بانه يلزم ان يفيد لا اله الا الرحمن التوحيد وليس كذلك كما مر فان
قلت ينافي هذا ما مر كما ياتي في الردة فكيف صح بما لا يفيد
توحيدا قلت لان المدار ثم على التعارف وهنا على الاوضاع الحقيقية فلا منافاة لاختلاف المدركين
الرحيم عام لفظا اذ قد يسمى به غير الله خاص معنى اذ لا يرحم يوم القيامة الا المؤمنين فالرحمن ابلغ
منه بشهادة الاستعمال لقولهم رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الاخرة كذا قيل ويرده ما في الحديث الحسن
يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيمهما نعم ان اخذ باعتبار الكمية قيل رحمن الدنيا لانه يعم المؤمن والكافر
ورحيم الاخرة لانه يخص المؤمن او باعتبار الكيفية قيل رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا لان
لان النعم الاخروية كلها جسام والدنيوية جليلة وحقيرة ولشهادة القياس لان زيادة البناء
في الصفات الغير الجبلية المتلاقية في الاشتقاق المتحدة النوع في المعنى تدل على زيادة المعنى غالبا كغرث
وغرثان وصد وصديان لا لحذر وحاذر لاختلاف نوعيهما فيه اذ الصفة المشبهة غير اسم الفاعل
وقيل هما بمعنى واحد وجمع بينهما للاشباع كقولهم جاد مجد وكلاهما صفة مشبهة من
رحم بجعله لازما بنقله الى فعل بالضم او بتنزيله منزلته والرحمن غير منصرف وان انتفى شرط الصرف الذي
هو وجود فعلانة وشرط منعه الذي هو وجود فعلى اذ لم يستعمل رحمانة ولا رحمى رجوعا
الى اصله وهو الحاقه باخواته اذ الاصل في فعلان صفة من باب فعل بالكسر عدم الصرف وان كان
الاصل في مطلق الاسم الصرف تقديما لذلك الاصل الخاص على هذا الاصل العام وقيل يجوز الصرف
وعدمه لتعارض الاصلين فاعمالهما اولى من اهمالهما لا يقال وجود فعلى انما امتنع من حيث
اختصاصه به تعالى لانا نقول ووجود فعلانة انما امتنع لذلك فاستويا من هذه الحيثية لان
معنى الاشتراط انه اذا اطلق على مؤنث فان كان فعلى لم ينصرف فعلان او فعلانة انصرف وهنا لم
يطلق اصلا فلم يعلم ان مؤنثه فعلى ليمنع او فعلانة ليصرف فانتفى شرط الصرف وهو وجود رحمانة
وشرط عدمه وهو وجود رحمى فرجعنا الى ما مر من تقديم الاصل الخاص او من الجمع بين الاصلين
بالعمل بكل منهما من جواز الصرف وعدمه والرحمة عطف وشفقة وميل روحاني لا جسماني اذ الانعام
انما يتسبب عن العطف والرقة لا عن الانحناء الجسماني وبه يعلم ان العطف بمعنى التعطف وكلاهما
في حقه تعالى محال فهي لاستحالتها عليه تعالى مجاز اما عن نفس الانعام فتكون صفة فعل او عن ارادته
فتكون صفة ذات واما تمثيل الحالة تعالى من حيث تمكنه من الانعام بحال تمكن الملك من ملكه فيفيض جالس
تعالى على سبيل التمثيل المذكور بحال ملك عطف على رعيته ورق لهم فعمهم معروفه فاطلقت عليه
تعالى واريد غايتها التي هي فعل او ارادة لا مبدؤها الذي هو انفعال فهو استعارة تمثيلية اذ كل من طرفيها
منتزع من عدة امور وقدمت الجلالة على ما بعدها لانها اسم ذات وهما اسما صفة والذات مقدمة

Copyright © King Saud University